اللهم صل على سيدنا محمد
وآله وصحبه وسلم تسليما

بالمقاسمة غرضه المختار لما اختاره تنبيه تعقب على
المص ﻫ ادخال الى على امر التفضيل مع الاتيان بين و هو
يمتنع لان بين ومدخولها بمنزلة المضاف اليه فلا يمتنع اقتران
امر التفضيل بال لانه بمنزلة المضاف واجيب بان
مرجع كلام المص ليست جارة للمفضل عليه بل هي بيان للراجح
المختار اليه بقوم الخبر ويدل عليه عطف المقاسمة بها و
وحينئذ فهي متعلقة بمحذوف حال وتعزا ينزع مع ما يقال
ان الفعل للعطف بالواو لا بالو لان الخبر من الامور النسبية الى
لا تكون الا بين شيئين وعاد الشفيع بغيره ثم رجع فالشفيعة
بعد الموالي بجر هذه الحالة الصادقة باحوال الجد
ومعنى كلامه ان الاخ الشفيع يجاسب الجد بالاخ للاب
حيث توجب له المقاسمة اكثر الثلث لكي يوفيه الثلث
او يقضه بما وجب له بالمقاسمة ثم اذا استوفى الجد وفضه
رجع الشفيع على الاخ للاب بما اخذ جميع الباقي عن الجد كما ان
الشفيعة تقف على الجد وتقاسمه بالتربيع للاب ثم ترجع عليه
بتمتوفيه من فرض الاولى بجر **والمعادة** معطوفة من
العود هي لا تكون الا بين اثنين لان الاخوة الاشقاء يعودون على
الجد بالاخوة للاب وصورتها عدم الاشقاء بفرض **ووجه**
العادة الترجمة الشفيع ان يقول لجد انا الولي انت وانفرد
الاخوة للاب معك لو رثوا ولي يكن لك سبيل الى اسقاط
لهم وانا الآن مجتمع ما استقر بعد فكان يجب لي لان مرتبتي
قبلا جد مطلقا والاخ للاب وان كان محجوبا بالشقيق لا كذلك
فجب الجد الى ينقص بعض الميراث كالاخ تحجب بالاخوين وان

كانا محجوبين ثم اعلم ان صور المعادة هذا ثلاث
عشرة صورة وهي متفرعة على الجد من صور التي فيها
المقاسمة افضل وارجح من الصور الثمان الغير التي لفوائد
المعادة حيث المقاسمة اما راجحة للاخ فلا يرتفع التفضيل على
الجد حينئذ اخو بالمقاسمة اكثر الثلث اما اذا اوجبت له
المقاسمة الثلث فلا معادة لانه لا ينقص له منه فلا يعد
الشفيع الا ما يكون مجموعه معه مثلي الجد فان زاد واعلى فانه
يرجع الجد الى الثلث **والصور** الخمس التي فيها المقاسمة
راجحة هي ٭ اخت ٭ اختان ٭ ثلاث ٭ اخ ٭ اخ واخت ٭ واذا
اراد ان يفاصح الاخت الشفيعة وكان لها اخوة للاب فلها
ان تعد عليه بجميع ما تعد عليه في خمس صور ٭ باخت لاب ٭ واختين
٭ وثلاث ٭ وباخ ٭ وباخ واخت ٭ فاذا اعدت عليه باخت
لاب اخذ الجد النصف وترجع الشفيعة على الاخت للاب فتستوفي
من فرض الولي بجر وهو النصف ولا يفضل شيء للاب
وليتبين الرجوع مفيدة اذ لو يقع دفع وانما الراد ان ما قرر
للاخت للاب يحول للشفيعة فتستوفيه منه فرضها وقد
تفضل بقية ٭ غير الواحدة كما سيتبين وهذا ابطال ٭ فيما
هنا ٭ **واذا** عدت عليه باختين لاب اخذ فرض المال وهو
الخمس فمسئلة ثم ترجع الشفيعة على الغير للاب لتستوفي
من فرض الولي بجر وهو النصف ولا نصف لخمسة وقد بين
هذا من فتضرب الخمسة ٭ الاثنين بعشرة للخمسة هذا اربعة
وللاختين خمسة وبقي واحد للاختين للاب
وهو منكسر عليهما فتضربها عدد هذا العشرة بعشرين

Copyright © King Saud University